

الفصل السابع
دور إدارة التدفقات النقدية
في كفاءة توظيف الأموال في المصارف التجارية

الفصل السابع

دور إدارة التدفقات النقدية في كفاءة توظيف الأموال

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور إدارة التدفقات النقدية في كفاءة توظيف الأموال في المصارف التجارية، من خلال إلقاء الضوء على إدارة التدفقات النقدية بصورة عامة، وإدارة التدفقات النقدية بالمصارف التجارية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود بعض الخلل والقصور في إدارة التدفقات النقدية بالمصارف التجارية، والذي بدوره ينعكس سلباً على قدرتها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من حيث التوقيت والحجم، إضافة إلى أن عملية التخطيط تتأثر بدور مصرف المركزي، مما يعني عدم تمتع عملية التخطيط بدرجة كافية من المرونة وقابلية التعديل، وأشارت النتائج أيضاً إلى أن التخطيط الحالي للتدفقات النقدية يفتقر إلى الاستمرارية والدورية بشكل عام، والاعتماد على الميزانيات التقديرية، والسياسات والأساليب العلمية في التنبؤ بالتدفقات النقدية بصورة كافية، إضافة إلى ذلك فقد اتضح من خلال التحليل أن هناك درجة التزام متفاوتة بضوابط أهداف المصارف التجارية (الربحية والسيولة والأمان)، حيث تسعى المصارف التجارية عند إدارة تدفقاتها النقدية إلى تطبيق كافة اللوائح والقوانين الصادرة عن السلطة النقدية، وأنها تُعنى باستخدام أساليب تحليل مالي متنوعة وبدرجات متباينة، إضافة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية في إدارة تدفقاتها النقدية فيما يتعلق بمدى قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ومدى اعتمادها على التخطيط النقدي السليم والفعال، وقد أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية فيما يتعلق بمدى التزامها بضوابط أهداف المصارف التجارية (الربحية والسيولة والأمان) من جهة، ومدى اعتمادها على استخدام أساليب التحليل المالي من جهة أخرى، في إدارة التدفقات النقدية بالمصارف التجارية.

وعلى ضوء النتائج السابقة خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات وهي: العمل على تحسين قدرة إدارة التدفقات النقدية في المصارف التجارية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من حيث التوقيت والحجم لأجل مختلف، والعمل على تطوير عملية التخطيط الحالي للتدفقات النقدية في المصارف التجارية بما يلائم أعمالها وأنشطتها، وزيادة الاهتمام بإعداد الميزانيات التقديرية، بالإضافة إلى زيادة درجة المرونة وقابلية التعديل للتخطيط بالتدفقات النقدية لرفع كفاءة التخطيط الحالي لإدارة التدفقات النقدية، وبناء سياسات استخدام وتمويل تعزز الاكتفاء الذاتي للمصارف، وعدم الاعتماد على التمويل الحكومي في إدارة تدفقاتها النقدية الداخلة والخارجة، مما يسهم في تفعيل حركة التنمية بالمجتمع، وتنشيط السياسة الإقراضية مقابل فوائد وضمانات في ظل المبادئ المصرفية السليمة القائمة على الموازنة بين العائد والمخاطرة، والعمل على وضع برنامج متكامل لخلق التوعية المصرفية، من أجل تطوير وتحسين الخدمات التقليدية الحالية بالمصارف التجارية، إضافة إلى تطوير نظم الرقابة والإشراف للمصرف المركزي بما يضمن تحقيق

الأهداف المطلوبة، وتزويد إدارات وأقسام المصارف التجارية بالعناصر البشرية المؤهلة والقادرة على أداء العمل على أكمل وجه، وضرورة استحداث إدارة متخصصة بالمصارف التجارية التي تناولتها الدراسة، بحيث تتولى تنفيذ ومتابعة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للاستفادة من كافة الموارد المالية المتاحة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة.